

أهداف مستحيلة بالبرنامج الاقتصادي الجديد لتركيا

علاوة على ذلك، تتقبل الحكومة نفسها فكرة أن معدلات التضخم لن تبقى رقما في خانة الأحاد، وقد حددت هدفا بنسبة 12.6 بالمئة بحلول نهاية 2019 رغم أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتوقعان بلوغه 15 بالمئة. إن اتخاذ حكومة أردوغان قرارها بتحديد الزيادات في الأجور ليس بناء على معدل التضخم الفعلي، ولكن بناء على أهدافها. وهكذا، سيحصل ملايين الموظفين المدنيين في عام 2020 على زيادة في الرواتب بنسبة أربعة بالمئة، في حين سيحصل موظفون حكوميون آخرون على نسبة ثمانية بالمئة. وعند النظر إلى البرنامج نجد أنه ربط الضرائب والرسوم بالتضخم، وقد حدد الحد الأدنى للزيادة في المستحقات العامة بنسبة 22.58 بالمئة. لكن التناقض الحقيقي في البرنامج يأتي في تفسيره لإمكانية تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة خمسة بالمئة في عام 2020 من خلال عودة الاستهلاك والاستثمار المؤجلين، ولا سيما من الطلب المحلي. وبعبارة أخرى، يتوقع البرنامج أن يبدأ ملايين العمال الذين تراجعت أجورهم نتيجة نسب التضخم، ناهيك عن ملايين الأشخاص، الذين يعملون في وظائف محفوفة بالمخاطر أو العاطلين عن العمل، فجأة في إنفاق الأموال في العام المقبل، بعد أن اضطروا إلى خفض الإنفاق هذا العام.

ذو الفقار دوغان

كاتب في
أحوال تركية

نشرت تركيا في الجريدة الرسمية مؤخرا البرنامج الاقتصادي الجديد المثير للجدل، والذي وقعه الرئيس رجب طيب أردوغان والهادف إلى تنشيط اقتصاد البلاد المتعثر. البرنامج الجديد من المفترض أن يعيد الاقتصاد إلى المسار الصحيح بعد عامين من الصعوبات، لكن الفحص الدقيق للخطة يكشف عن تناقضات داخلية وأهداف غير متسقة وحلول سطحية لمشكلات خطيرة. كان صهر الرئيس، وزير الخزانة والمالية إبراهيم ييلماز، قد أعلن في نهاية سبتمبر عن البرنامج وأهدافه للسنوات الثلاث المقبلة، ووضع هدف نمو بنسبة خمسة في المئة لكل عام من تلك الأعوام. ولكن في ظل انخفاض الطلب المحلي والاستهلاك والاستثمار خلال الأرباع الثلاثة الماضية من العام الحالي، ثمة تساؤلات بشأن كيف يأمل ييلماز في تحويل مسار الاقتصاد فجأة. بالنسبة لأردوغان، لا يبدو أن أيا من هذه القضايا يحظى بأهمية على الإطلاق. فقد رسمت تعليقاته على الاقتصاد هذا الأسبوع صورة وردية، تركز على انخفاض معدلات التضخم وفائض الحساب الجاري، قائلا إن "هذا حدث بفضل سياسته المتبعة في تخفيض أسعار الفائدة".

ولم يكف بذلك، بل أكد أن هذا هو سبب ضرورة إقالة محافظ البنك المركزي السابق مراد تشينب كايا في يوليو الماضي، بعد أن قاوم مطالب الحكومة بخفض أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس. مبررا خطوته بأنه "لم يكن يسمع فحسب".

وبعد استبدال كايا بمحافظ أكثر مرونة، سيطرت كراهية أردوغان المعروفة للفائدة بشكل كبير على المركزي، الذي خفض أسعار الفائدة من 24 بالمئة إلى 14 بالمئة في ثلاثة أشهر. كما أعلنت الحكومة عن أرقام مثيرة للإعجاب للتضخم، الذي انخفض إلى 8.5 بالمئة في شهرين. لكن أرقام الائتمان تخلفت عن الركب، وفقا لبيانات هيئة تنظيم البنوك في تركيا والتي أظهرت انخفاضا بنسبة 2.1 بالمئة في الائتمان منذ العام الماضي. لقد هوت المبالغ التي حصلت عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تقود الإنتاج في تركيا، بنسبة 8.5 بالمئة. وفي الوقت نفسه ازدادت القروض المتعثرة، حيث سجلت هيئة تنظيم البنوك قروضا متعثرة بنسبة 3.2 بالمئة من إجمالي القروض في نهاية سبتمبر. وتظهر الأرقام أن القروض المتعثرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغت 9.2 بالمئة. وقد أفلست البعض من الشركات في البلاد أو تبحت عن حماية من الإفلاس.

الشركات الكبرى غير القادرة على سداد قروضها تصطف الآن لإبرام اتفاقات مع البنوك لإعادة هيكلة الديون. ويضمم الآن إلى القائمة مطار إسطنبول الكبير، وهو اتحاد من خمس شركات إنشأت لها صلات وثيقة بأردوغان تتولى مسؤولية مشروع المطار الجديد الضخم في المدينة.

وقد قام الكونسورتيوم باختيار مجموعة "دوم" ومقرها لندن لمساعدته في إعادة هيكلة ديون بقيمة خمسة مليارات يورو.

وبمعنى آخر، انخفضت أسعار الفائدة، لكن لا يزال الناس غير مستعدين للحصول على قروض كما أن البنوك غير مستعدة لتقديم القروض.

وتضيف المعلومات أن الهاتف يتضمن بطارية بسعة 2730 ميلي أمبير، مع شاشة داخلية من نوع أولد بقياس 6.2 إنشاً وبدقة 2142×876 بيكسل. وتأتي الشاشة الثانوية بدقة منخفضة إلى حد ما تصل إلى 600×800 بيكسل، مما يشير إلى أنها قد تقتصر على الوظائف الأساسية، مثل معاينة صور سيلفي.

ويتوقع أن تفتح موتورولا باب الطلب على هاتفها الجديد البالغ سعره 1500 دولار مع أعيد الكريسماس في نهاية ديسمبر المقبل.

وسيتم إطلاق الهاتف في البداية في الولايات المتحدة من شركات اتصالات حصرياً خلال يناير المقبل، على أن يتم تسويقه بعد ذلك في أوروبا وبعض دول أميركا الجنوبية.

إدمان القروض ينفخ فقاعة الديون التونسية

ركود الإنتاج يشل مفاصل الاقتصاد والفقراء يدفعون التكاليف الباهظة



هامش الخيارات محدود للغاية

وفي ضوء ذلك، لا يمكن تجاهل النظرة التساؤمية إلى الوضع الاقتصادي لتونس، رغم أن البعض يؤكد أن الدولة قادرة على تحمل ديونها رغم الهشاشة الناجمة عن تنامي حجم الدين الخارجي.

ويرى هؤلاء أن تلك الديون وفوائدها الباهظة تمثل مستوى معتدلاً من المخاطر، قياساً بدول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل لبنان والأردن ومصر. ومع ذلك، هناك شق يعتقد أن الحلول المثل في أي أزمة اقتصادية لا تكمن في التوجه إلى الخارج لطلب القروض والمساعدات بل تكمن في تعزيز مناخ الاستثمار الذي يطمئن المستثمرين المحليين والأجانب.

ويقول الخبير الاقتصادي أنيس القاسمي في تصريح لـ "العرب" إنه سبيل تحقيق تلك الغاية ينبغي الإسراع في القضاء على مظاهر الفساد والبيروقراطية الإدارية، التي توسعت بشكل أكبر منذ العام 2011 رغم التحركات المبذولة من طرف الحكومة، والتركيز على التنمية في القطاعات الاستراتيجية للدولة.

وأكد أنه ينبغي التركيز على التنمية الزراعية واستغلال الاحتياطات الهائلة من الفوسفات، فضلاً عن عقد شراكات أوسع بين القطاعين العام والخاص واعتماد خطة محكمة لتطويع باقي القطاعات حتى تعمل في كل الظروف.

وكانت هواوي وسامسونغ قد دخلتا هذا السباق قبل أشهر، لكن بينما نجحت الشركة الصينية في مساعيها تجد منافستها الكورية الجنوبية صعوبة بعد أن اضطرت لتأخير تسويق غالاكسي فولد القابل للطي بسبب عدد من المشكلات.

وعملت موتورولا على تشويق المستخدمين لهاتفها الجديد في عدة مناسبات قبل الإعلان عنه، لكن الفيديو يظهر الهاتف من زوايا مختلفة، بحيث يبدو الجهاز كهاتف عادي بعد طيه، ويأتي باللونين الأحمر والأسود.

كما أن الهاتف يتمتع بشاشة ثانوية صغيرة تعمل باللمس لعرض التنبيهات والرسائل والبريد الإلكتروني والفيديو وغير ذلك، مع مستشعر كاميرا أسفل الشاشة الصغيرة لالتقاط صور سيلفي.

وتتوقع الخبير الاقتصادي وليد بن صالح أن تصل ديون تونس بنهاية العام المقبل إلى حوالي 94 مليار دينار (32.3 مليار دولار)، أي ما يعادل 75.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ويفترض أن يصل حجم الديون بنهاية العام الجاري إلى حوالي 30 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم قياساً بالركود، الذي يجتاح معظم القطاعات الاقتصادية، ما عدا قطاع السياحة الذي يسير عكس التيار.

وأكد بن صالح في تصريح لوسائل إعلام محلية إن نصيب كل فرد تونسي من الديون، المستحقة على الدولة، سيبلغ العام المقبل نحو 2.8 ألف دولار، مقابل 2.6 ألف دولار متوقعة بنهاية 2019.

معدلات البطالة، التي لم تتحرك منذ سنوات من نقطة 15.5 بالمئة.

ورغم المخاوف من عبء القروض، التي سترهق كاهل الدولة وترهن مستقبل الأجيال المقبلة، لا ترى السلطات خياراً آخر، ما يؤكد فشلها في إطلاق نموذج تنموي عادل بين الجهات ويحقق السلم الاجتماعي.

75.1
بالمئة، دين تونس المتوقع بنهاية 2020 إلى الناتج المحلي، قياساً بنحو 37 بالمئة في 2010

وقال وزير المالية محمد رضا شلغوم الشهر الماضي، إن "الدولة ستقوم بسداد ديون العام المقبل بقيمة 12 مليار دينار (4.2 مليار دولار) وستضطر إلى اقتراض قرابة أربعة مليارات دولار إضافية".

وحاول بعث رسائل طمأنينة للأوساط الشعبية بأن جميع مشروعات التنمية تمويلاتها متوفرة، لكن استطراد بالقول إن "النقاشات الآن منحصره حول تمويل الموازنة مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمانيا واليابان".

وأضاف "نتوقع الحصول على الشرائح المتبقية من خلال البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد، وباتي

تزايد الشكوك في مقدرة السلطات التونسية على الإيفاء بسداد جبل الديون الخارجية وفوائدها المرتفعة خلال العام المقبل، في ظل غياب استراتيجية مثالية لرفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية الحيوية، بعد فشل كافة التجارب السابقة، التي اعتمدها حكومات ما بعد 2011 بسبب عدم الكفاءة في قيادة دواليب الدولة.

رياض بوعدة

صحافي تونسي

تونس - تثير عمليات الاقتراض المستمرة لتونس القلق في أوساط خبراء الاقتصاد وحتى المواطنين من تفاقم أزمات البلاد أكثر خلال السنوات الخمس المقبلة إذا لم يتم استثمار الأموال على النحو المطلوب.

وفي خضم التجاذبات المستمرة لاقتسام السلطة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، فإن وصول مناقشات نواب البرلمان لموازنة 2020، إلى بر الأمان يبدو صعباً خاصة في ما يتعلق بحجمها وطريقة سد فجوة العجز المالي الكبيرة فيها.

وحتى اليوم، لا يرى التونسيون سوى ضوء خافت في نهاية نفق طويل من الأزمات الاقتصادية، ولا تزال تركبة السنوات الثقيلة من الاضطرابات السياسية والأمنية تلقي بظلال قاتمة على الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وتصاعدت حدة إدمان تونس على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية منذ 2016 أملاً في البحث عن حلول سريعة لمشكلاتها المزمنة، بغض النظر عن التكاليف الباهظة لجبل الديون، الذي ما فتئ يكبر مع مرور الوقت، لكنها لم تفلح.

ولعل القرض، الذي حصلت عليه من صندوق النقد الدولي والبالغ نحو 2.9 مليار دولار مقابل تنفيذ إصلاحات تسير ببطء شديد، أكبر دليل على ذلك، وقد حصلت تونس حتى الآن على 1.6 مليار دولار من إجمالي القرض.

ولكن السلطات أيضاً لجأت إلى مؤسسات مالية أخرى مثل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للإعمار لجمع سيولة تتجاوز 3 مليارات دولار، دون احتساب المساعدات الدولية والهبات بملايين الدولارات.

والافت أن الحكومة وجهت الأموال إلى بند الاستهلاك أو سداد أجور موظفي القطاع العام، ولم تستثمرها في مشروعات تنموية تخلق الثروة وتكبح

في ظل انخفاض الطلب المحلي والاستهلاك والاستثمار منذ بداية 2019، ثمة تساؤلات بشأن كيف تأمل أنقرة في تحويل مسار الاقتصاد فجأة

ومن المتوقع أن تزيد مدخرات العمال بنسبة 0.6 بالمئة مع زيادة استهلاكهم. وبينما لا يزال القطاع الخاص غير قادر على سداد ديونه، فيتوقع أن يزيد الاستثمار بنسبة 25.3 بالمئة. وفي الوقت نفسه، تصب التوقعات في أن ينقلص الاستهلاك العام والإنفاق الاستثماري وهو دائماً الجزء الأكثر أهمية في النمو في أي فترة. ولن تتمكن المؤسسات العامة من الاستثمار إلا باستخدام أموال من مصادر خارجية.

الخطة الجديدة للحكومة تعتبر أن الأسر ذات الدخل المنخفض التي بقيت أجورها الحقيقية مستقرة سندياً في الإذخار، مما يخلق مصدراً تقديماً ضخماً يُستخدم في صورة ائتمان رخيص.

وسيؤدي ذلك إلى ازدهار الاستثمار في القطاع الخاص، وفي نهاية المطاف ستحقق تركيا نمواً بنسبة خمسة بالمئة.

لكن الأرقام الواردة في السجل السنوي لاصول والالتزامات القطاع الخاص هي في حد ذاتها نقض للبرنامج، الذي يضع أصول شركات القطاع غير المالي عند 120.4 مليار دولار، وتبلغ التزاماتها 304.4 مليار دولار.

وهذا يعني أن القطاع المتوقع لأن تزيد استثماراته بمقدار الربع سيحتاج في مرحلة أولى إلى العتور على مصادر ائتمانية جديدة لسد عجز بقيمة تقدر بنحو 184 مليار دولار.

يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً يتمثل في ما هي الأعداد التي سيحدها أولئك الذين اقتنعوا بأردوغان بالتوقيع على فشلهم، عندما ينهار النموذج الاقتصادي الجديد في غضون ثلاثة أشهر.



الارتباك سيد الموقف

موتورولا تعود للسوق بهاتف تاريخي قابل للطي

لشركة الأميركية، بعد أن كشفت عنه في حدث صحافي في مدينة لوس أنجلوس، الخميس، لكنه في المقابل قد يواجه مشكلة في التسويق بسبب سعره المرتفع. وتأتي الخطوة في سعي من الشركة لاستثمار اتساع

هواجس إدمان الهاتف الذكي عبر تقديم جهاز كلاسيكي يقدم الوظائف الأساسية دون بهرجة لتقليص إغراءات استخدام الهواتف لفترات طويلة. وتعتبر عملية تجديد هاتف رازر القابل للطي جزءاً من اتجاه جديد بين عمالقة صناعة الهواتف الذكية لتوفير تصميم فريد يجذب المستهلكين حول العالم.

لوس أنجلوس - تحاول شركة موتورولا الأميركية العودة إلى سوق الأجهزة المحمولة بإحياء هاتفها التاريخي القابل للطي، رازر، والذي أدخلت عليه تحسينات تكنولوجية كثيرة.

ونشرت موتورولا على حسابها في تويتر مقطع فيديو يظهر هاتفها الجديد، الذي يشبه إلى حد بعيد رازر في 3 الصادر قبل 15 عاماً. وبهذا يكون الجهاز أول هاتف قابل للطي

لشركة الأميركية، بعد أن كشفت عنه في حدث صحافي في مدينة لوس أنجلوس، الخميس، لكنه في المقابل قد يواجه مشكلة في التسويق بسبب سعره المرتفع. وتأتي الخطوة في سعي من الشركة لاستثمار اتساع

هواجس إدمان الهاتف الذكي عبر تقديم جهاز كلاسيكي يقدم الوظائف الأساسية دون بهرجة لتقليص إغراءات استخدام الهواتف لفترات طويلة. وتعتبر عملية تجديد هاتف رازر القابل للطي جزءاً من اتجاه جديد بين عمالقة صناعة الهواتف الذكية لتوفير تصميم فريد يجذب المستهلكين حول العالم.